التعليق الكامل

على

كتاب الإيمان من

صحيح البخاري

لمعالي الشيخ الدكتور

يوسف بن محمد الغفيص

- عضو هيئة كبار العلماء سابقًا -

دروس علميه ألقاها فضيلته بجامع عثمان بن عفان – رضي الله عنه بالرياض

الشيخ لم يراجع التفريغ

الحمد لله رب العالمين وصل الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:-

المجلس الأول

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى:

كتاب الإيمان، بسم الله الرحمن الرحيم باب قول النبي ﷺ « بني الإسلام على خمس وهو قول وفعل ويزيد وينقص» قال الله عز وجل ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ سورة الفتح آية ٤ ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ سورة الكهف آية ١٣، ﴿ وَيَزِيدُ اللهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ [مريم ٧٦]، ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد ١٧]،﴿ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ المدثر ٣١، وقوله عز وجل:﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ سورة التوبة آية ١٢٤، وقوله عز وجل ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ سورة آل عمران آية ١٧٣، وقوله عز وجل: ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ الأحزاب ٢٢. والحب في الله والبغض في الله من الإيمان ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص، وقال إبراهيم: عليه السلام ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾ سورة البقرة آية ٢٦٠، **وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة، وقال ابن مسعود: اليقين الإيمان كله، وقال ابن عمر: لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى**

يدع ما حاك في الصدر، وقال مجاهد: شرع لكم، أوصيناك يا محمد وإياه دينا واحدا، وقال ابن عباس: شرعة ومنهاجا سبيلا وسنة.

الحمد لله رب العالمين وصل الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

قال الإمام البخاري -رحمه الله- كتاب الإيمان .

وهذا الذي أعتبره البخاري في ترتيبه لكتابه لما سمى كتاب الإيمان في كتابه الشريف : الكتاب الصحيح الجامع للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهو من كبار أئمة المسلمين وزهادهم وعبادهم وعلماءهم وفقهائهم ومحدثيهم، فإن هذا الإمام أجتمع فيه من الصفات ما قلّت في غيره فإن في سيرته ذكرى لمقام عبادته وزهده، وهو إمام عابد وزاهد من الزهاد وإمام من أئمة العبادة والتقوى ، وكذلك هو إمام من كبار أئمة المحدثين ، وقد استفاض شأنه في إمامته في الحديث، وهو إمام من فقهاء المحدثين ، فإن له فقه شريفاً بان فيما ذكره البخاري -رحمه الله- في صحيحة ، ولا سيما في تراجمه وإشاراته، حتى قيل إن فقه البخاري في تراجمه أي فيما وضعه من التراجم على الرواية، وكذلك في ترتيبه للروايات ، ونقله لجمل بعض الروايات في أبواب قد لا يَبين لغير الفقيه المحقق المناسبة، بين هذه الرواية وذلك الباب أو ذلك الكتاب.

وصار فقهه فقه سائرا وهو فقيه محقق ، وله تصنيفات في الحديث وغيره . وكتبَ في أصول الدين كتابه خلق أفعال العباد، وهذا الكتاب في مسائل القدر

ولكن من نظر في هذا السِفر وهذا الجزء الذي كتبه البخاري وهو خلق أفعال العباد بان له أنه إمام فقيه وله حجة ونظَر في الأصول والقواعد وترتيب الأدلة الشرعية والعقلية بالغ التحقيق; فإنه رد على القدرية وأستعمل من الطرق العقلية والشرعية ما يبين به ملكة الإمام البخاري وسعة فقهه في فقهه لمسائل الأصول ومسائل الفروع، وهو إمام جامع من كبار أئمة المسلمين لكن لما غلب عليه الاشتغال بالحديث لم ينقل عنه كثيرا من الرأي في الفقه وإلا فهو برتبة كبار الفقهاء المحدثين، بل هو من أوائلهم.

وكتابه الصحيح الجامع هو أشرف الكتب المصنفة في السنة النبوية باتفاق أهل العلم في الجملة، ومنهم من قدم مسلما كما هو رأي لبعض متأخري أهل المغرب ، لكن ليس الأمر كذلك، فإن امتياز البخاري في روايته وفي فقهه وفي شرطه أبين.

وكذلكم بقية كتب السنة المصنفة التي لابد لطالب العلم من حسن العناية بها، ولو كان له إقبال إلى علم الفقه أو علم الأصول أو علم التفسير أو الاعتقاد فإن هذه الكتب هي الأصل التي لابد لكل ناظر في الشريعة أن يكون مقيما على كثرة النظر فيها بعد كتاب الله ، وهى كتب السنة وأشرفها في التصنيف صحيح البخاري ثم صحيح مسلم وهذان الصحيحان هما أشرف الكتب المصنفة في السنة من جهة الصحة، وكذلكم السنن الأربعة وسنن الدارمى وموطأ مالك ومسند الإمام أحمد، فهذه الكتب التسعة الجامعة وثمت

كتب أخرى أو سميت كتب أخرى من الرواية ، لكن هذه التسعة هي التي مقدمة على غيرها من جهة العناية بشأنها لمعرفة آثار النبي وسننه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد جعل الإمام البخاري في صحيحه في أصول الدين كتباً ، ابتدأها بكتاب بدأ الوحي فإن هذا في أصول الدين وإثبات النبوة. وسنعود إلى النظر فيه إن شاء الله وقراءته.

و سنأخذ الكتب التي رتبها الإمام البخاري في أصول الدين .

قوله –رحمه الله– كتاب الإيمان وذكر في صحيحه كتاب التوحيد.

الإيمان وهو من الأسماء الشرعية ، ولكنه في تصنيفات العلماء يقع على أحد اعتبارين :

إما على الاعتبار العام أو على الاعتبار الخاص.

الإيمان من الأسماء الشرعية فإن الله ذكره في كتابه كثيرا وجعله أمرا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[النساء:١٣٦] وجعله صفة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[المؤمنون:١] إلى غير ذلك، فالإيمان من الأسماء الشرعية ، وقال النبي ﷺ **«الإيمان شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله وأقام الصلاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمسا من المغنم»** كما في حديث عبد القيس.

وهو من الأسماء المتواترة في الشريعة ، وأما في تصنيفات المصنفين من العلماء فأنهم صنفوه ولا سيما أئمة السنة والجماعة صنفوه على أحد معنيين:

إما المعنى العام في التصنيف أو المعنى الخاص.

ويراد بالمعنى العام: جمع مسائل أصول الدين تحت كتاب الإيمان ، سواء كانت في زيادته ونقصانه ومسماه ، أو كان في باب القدر ، أو كان في باب مرتكب الكبيرة ، أو كان في باب النبوة، أو كان في باب توحيد العبادة، يجمعون ذلك كله تحت مسمى كتاب الإيمان على المعنى العام للإيمان، لأن هذا كله داخل في الإيمان كما قال النبي **«الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»** في حديث جبريل.

فالإيمان فُسر في حديث جبريل بهذا. فهذا على المعنى العام للإيمان، ولهذا يقول دين الإسلام هو الإيمان . فإذا قيل ما الإيمان قيل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وهذه طريقة الإمام مسلم في صحيحه لما جعل في أوائل صحيحه الإيمان. فكتاب الإيمان عند مسلم جامع لمسائل أصول الدين.

على المعنى الثاني في التصنيف أن يُذكر الإيمان على معنى البحث في مسمى أو ذكر الآثار الواردة في مسمى الإيمان وزيادته ونقصانه ، والرد على المخالفين في هذا الباب بخاصة.

فهذا مقام من مقامات الإيمان، وهى مسألة مسمى الإيمان، وأنه قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، والرد على من نازع في هذا. هذا المعنى الخاص.

وعليه جرى تصنيف الإمام البخاري -رحمه الله- ولهذا ترى أنه وضع كتاب سماه كتاب التوحيد . فلماذا جعل كتاب التوحيد في صحيحه؟

لأنه قصد بكتاب الإيمان الاختصاص بالمعنى الأول، ولم يجعله عاما في سائر مسائل أصول الدين.

فإذاً طريقة أهل الحديث وأئمة السنة في تصنيفهم في الإيمان تأتي على وجهين، إما على المعنى العام:

ويراد به مسائل أصول الدين القاطبة .

أو على معنى الخاص:

ويراد به مسمى الإيمان وزيادته ، والنظر في زيادته أو القول في زيادته ونقصانه، والرد على المخالفين في ذلك. هذه طريقة الإمام البخاري.

ودراسة المعتقد ومسائل أصول الدين من كتب السنة من أشرف الطرق العلمية وأشرف طرق الإتباع ، لأن أصول الدين والاعتقاد إنما هو إتباع لكلام الله وكلام النبي ﷺ، ولا سيما ما جمعه البخاري -رحمه الله- من الفقه بذكر بعض الآيات في مقام الاستدلال ، وموافقة ما جاء في السنة ولما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى ، وبيان المجمل والمبين في مثل هذا السياق الذي يذكره -رحمه الله-، فإذاً جرى تصنيفه على هذا الاعتبار، أراد بالإيمان المعنى الذي يختص على هذا الوجه.

قال : كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس» .

كثيرٌ من تبويب الإمام البخاري في صحيحه أنه يذكر طرفا من الحديث ويجعله ترجمة للباب ، وربما ذكر وجها من الاستنباط وجعله ترجمة للباب ، فحيث كان في المسائل التي ليست هي محلاً للاستنباط تجد أنه في مسائل السمعيات ومسائل الإيمان ومسائل العلميات فيالجملة تجد أنه يأتي بما يطابق اللفظ الذي ورد عن النبي ﷺ.

وفي المسائل التي هي من باب الأمر والنهي تجد أن في ترجمته شئ من الاستنباط أو الإشارة التي يقع في الترجمة ما لا يطابق الحرف ، ليكون تنبيها على وجه الاستنباط لفقهه -رحمه الله- هذا معنى يُلتفت إليه في فقهه.

قال باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس . مع أن الإمام البخاري -رحمه الله- إنما ذكر طرفا من الرواية بنصها أليس ذلك؟ إنما ذكر في الترجمة طرفا من الرواية أو حرفا من الرواية بنصها فقال باب قول النبي ﷺ **«بني الإسلام على خمس»** إلا أن في كلامه -رحمه الله- إشارة وفقها، فإنه إنما يذكر هنا كتاب الإيمان ، فكيف ابتدأه بما فيه ذكر الإسلام ؟ إنما هو يذكر كتاب الإيمان فابتدأه بحديث عبد الله بن عمر **«بني الإسلام على خمس»** وهو حديث متفق على صحته.

قال باب قول النبي ﷺ **«بني الإسلام على خمس»** . فقيل إن هذا يتأتى على طريقة الإمام البخاري الذي يجعل مسمى الإسلام مطابقا لمسمى الإيمان، هذا

قول مشهور نسب للإمام البخاري وهو ليس على إطلاقه كما سيأتي عند التحقيق إن شاء الله.

ولكنه تضمن وجها من التنبيه إلى أن الإسلام في حقيقته إيمان ، وهذا الوجه من التنبيه مقصود للإمام البخاري ، أن الإسلام في حقيقته إيمان، ولهذا جاء حديث عبد الله بن عمر هذا **«بني الإسلام على خمس»** ، وترى أن النبي ﷺ في حديث عبد الله بن عباس المتفق على صحته أيضا المشهور بحديث عبد القيس لما جاء وفد عبد القيس للنبي ﷺ **«وقالوا يا رسول الله إنا جئناك من شقة بعيدة وبيننا وبينك كفار مضر ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام فمرنا بأمرا فصل نخبر به من ورائنا وندخل به الجنة إذا نحن أخذنا به فقال أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع أمركم بالإيمان بالله وحده أتدرون ما الإيمان بالله وحده قالوا الله ورسوله أعلم قال شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقام الصلاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمس من المغنم»** الحديث ، فهذا الحديث ترى أن النبي ﷺ ذكر فيه الإيمان في الجملة على معنى ما ذكر فيه الإسلام في حديث عبد الله بن عمر؟

فبه يتحقق أن الإسلام الذي يدين العبدُ ربه به فإنه إيمان ولا يتأتى إسلام لا يسمى إيمانا إلا إذا كان على الاسم المطلق الذي يدخل فيه المنافق في عموم الخطاب. فإن هذا باعتبار الظاهر لكن ما يكون في القلب ، فإنه لابد أن يكون إذا كان صدقا وإذا كان ديانة في القلب فإنما هو إيمان.

فهذا التحقيق الذي ذكره الإمام البخاري في كلام له ، وأشار إليه في ترجمته هذه جعلت بعض المتتبعين لرأي البخاري يتحصل عندهم نتيجة أن البخاري –رحمه الله– يسوي بين مسمى الإيمان ومسمى الإسلام وهو ليس كذلك.

باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس وهو قول وفعل ويزيد وينقص»

قال : وهو قول وفعل: هذا التعبير أمتاز به الإمام البخاري لما قال وهو قول وفعل، وعبر به غيره ولكنه من أخص المعبرين به، أعني بقوله وهو قول وفعل، فإن الجمهور عبروا وهو قول وعمل وأستعمل هنا كلمة فعل، وعبر الجمهور بقولهم وهو قول وعمل، وهذه العبارة هي عبارة الجمهور.

وقالت طائفة وهو قول وعمل ونية، وقالت طائفة وهذا نقل عن الشافعي وغيره هو قول وعمل واعتقاد، وذكر بعض أئمة السلوك والعبّاد قولا وعملا ونية وإتباع للسنة كما جاء عن سهل بن عبد الله .

فهذه الأوجه والجمل المتنوعة المختلفة اختلافا لفظيا ، فإن هذا من الخلاف اللفظي ، هذه الجمل من الاختلاف المنقول عن السلف وعن أئمة ألسنه والحديث إنما هو خلاف لفظي، فإنك تعلم أن الخلاف إما أن يكون تضاد أًوإما أن يكون تنوعا يختلف في المعنى لكنه لا يتضاد، وإما أن يكون خلافا لفظيا والتحقيق أن هذه الجمل هي من باب الخلاف اللفظي.

فإن قيل ألا يكون هذا من اختلاف التنوع؟

قيل يكون من اختلاف التنوع لو قُدر أن أحد هذه الجمل فيها معنى لا يتضمن في الجملة الأخرى، أما وقد قيل إن كل معنى يقدر في جمله فإنه يقدر في غيرها ، لكن قُدّر في هذه المطابقة وقدر في هذه تضامنا فإنه يعود إلى حقيقة واحدة، ولهذا إنما هو اختلاف في الألفاظ وليس بين السلف –رحمهم الله– وأئمة السنة اختلاف مسمى الإيمان، بل هذه من أجمع المسائل التي اتفقوا عليها وأظهرها وأكثرها استفاضة، ولهذا قال الإمام البخاري –رحمه الله– لقيت أكثر من ألف أستاذ في الأمصار كلهم يقولون الإيمان قول وعمل وحكى الإمام الشافعي الإجماع على هذا ، وهذا متواتر حتى عند أئمة الكوفة قبل مخالفة حماد بن أبى سليمان.

فإن حماد بن أبى سليمان هو أول إمام يعد من أئمة السنة والجماعة خالف في مسألة الإيمان.

أما مخالفة أئمة البدع فهذا مقام آخر لا يخفى.

لكن في أئمة السنة والجماعة خالف حماد بن أبى سليمان بعد الإجماع ، فصار هذا شذوذا عن الإجماع ، وخطأ الأئمة حماد في هذا على جلالة فضله وفقهه لكنه أخطأ في هذه المسألة وقال بدعةً فيها لما جعل العمل ليس داخل في مسمى الإيمان، ولكن هذا ليس مدأبا لسائر الكوفيين، ولهذا لما جمعوا في الآثار كما ذكر الإمام الالكائي شرح أصول أهل السنة والجماعة أو شرح أصول السنة لما روا

الإمام الالكائي وكذلك أبى بكر الآجرى في كتاب الشريعة لما روى الآثار عن أئمة السنة أنهم يقولون الإيمان قولا وعمل نقل عن الكوفيين أكثر مما نقل عن كثيرا من الأمصار.

لماذا نقل عن أئمة الكوفيين أكثر من كثير من الأمصار؟

ليبين لك أنما ذكر حماد ليس شأنا ممتدا عند أئمة الكوفيين ، وإنما هو قول عرضَ في أئمة الكوفه قاله حماد بن أبى سليمان.ودخل بعد ذلك في كلام الإمام أبي حنيفة ، وشاع في كلام طائفة من الحنفية بما عرف للإمام أبي حنيفة من الشيوعي والذيوع في الفقه.

فصار هذا القول لا يعد خلاف بين أهل السنة والجماعة وإن كان حماد بن أبى سليمان من أهل السنة ، لكن يقال إن هذا مخصوم بالإجماع أو متروك بالإجماع قبله ، فإن الإجماع قد أنعقد زمن الصحابة فضلا عمن بعدهم على أن الإيمان قولا وعمل.

فهذه من المخالفة التي لا تعتبر ، ولا تجعل المسألة بهذا الوجه من موارد الخلاف بين الأئمة ، بل هي من موارد الإجماع، لأن الإجماع منعقد قبل حماد بن أبى سليمان ، لان الإجماع منعقد وهو إجماع الصحابة وأئمة التابعين بعدهم إلى آخره.

قال الإمام البخاري وهو قول وفعل . إذا معناها واحد .

ولهذا الجملة التي عبر بها الجمهور قول وعمل ومثلها كلمة البخاري قول وفعل ، بعض المتأخرين من الشارح أراد أن يميز للبخاري معنى يختص به، وهذا قد يلتفت إليه الناظر المبتدئ فيراه تميزا في الفقه ، أن البخاري أشار إلى معنى أمتاز به لم يمتز به غيره وهو ليس كذلك لأن هذا المقام مقام صريح عند الأئمة ، وليس من مقام الأمر والنهي ومفصل الفروع الذي يكون للإمام من الامتياز فيه ، أكثر مما لغيره من جهة فقهه كأصل.

صحيح أن بيانهم يكون متفاوتا للأصول ، لكنه من حيث المقصود بها لا يختلفون فيه ، إذاً قالوا قولا وعمل ولهذا من قالوا قولا وعمل قد يقول أين الاعتقاد؟

يقول القول عندهم قول القلب وقول اللسان، والعمل عندهم عمل القلب وعمل الجوارح، وكذلك البخاري لما قال قول وفعل هو قول القلب وقول اللسان، وفعل القلب وفعل الجوارح.

أما قول اللسان فبيّن وأما قول القلب فما هو؟

قول القلب تصديقه وعلمه ، هذا قول القلب.

وعمل القلب أو فعل القلب : حركته بهذا التصديق أو هذا الفعل بالأفعال أو الأعمال المناسبة له ، كالمحبة والخوف والرجاء إلى آخره.

وفعل أو عمل الجوارح هذا ظاهر ، كطوافه في البيت فهذا فعل الجوارح ولا يتأتى إيماناً فعلُ الجوارح إلا ويصاحبه فعل القلب ، ولا يتأتى فعلُ الجوارح وفعل القلب إلا ويصاحبه أصله وهو العلم والمعرفة .

فصار الإيمان لا يُتصور وقوعه حقيقةً دينيةً يرضاها الله جل وعلا ، إلا حيث كان علما وعملا في القلب والجوارح .

ولهذا توهمُ المرجئة لما قالوا كيف يكون عمل الجوارح إيمانا؟ هو توهمٌ عقلي ، فضلا عن كونه من باب أشهر وأظهر توهما شرعيا.

ما وجه كونه توهما عقليا؟

هم فرضوا أن عمل الجوارح يقع مجردا . ويسمى إيمانا .

وهذا ليس كذلك .

فلو أن أحد دار بالكعبة يبحث عن مفقودٍ له عن طفلٍ له . هل نقول أنه طاف بالبيت؟ لو دار بها سبعا يبحث عن طفلٍ أضاعه وقد بقى عليه طواف الإفاضة هل نقول أجزاه .

لا لماذا ؟ الفعل من حيث الشكل واحد .

لكن من حيث القلب من جهة فعله وعمله ومن جهة مقام القول القلبى الذي هو العلم والتصديق وما إلى ذلك ، ليس كذلك.

ولهذا أشترط الفقهاء في هذه الأعمال العبادية ،اشترطوا النية ، مع إن النية مقام قلبي ، ولم يستحب جمهورهم التلفظ بها ، بل ذكر كثير منهم أن هذا يكون بدعة.

مما يدلك على أنه لا يتأتى هذا في الإيمان الذي هو إيمانٌ في نفس الأمر يرضاه الله سبحانه وتعالى عن عبده .

قال وهو قول وفعل . إذاً بان لنا أنما نُقل عن الأئمة أئمة السنة والحديث إنما هو خلاف لفظي.

وهو قول وفعل ويزيد وينقص

وهو قول وفعل ويزيد وينقص ، أما أنه يزيد فهذا صريح في القرآن وذكر البخاري رحمه الله الآيات في قول الله سبحانه ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ سورة الفتح آية ٤﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ سورة الكهف آية ١٣، ﴿ وَيَزِيدُ اللهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ إلى بقية الآيات.

وأما النقص فإنك لا ترى أن كلمة النقص ذُكرت في القرآن ، وليس في القرآن ذكر النقص.

وفي السنة جاء هذا في سياقٍ إضافي ، ليس سياقاً مطابقا لما هو محل التسمية هنا، وهو ما جاء في حديث «وما رأيت من ناقصات عقل ودين» ، وقال : ناقصات عقل ودين . ولكنك تعلم أن النبي ﷺ بين مراده عليه الصلاة

والسلام بنقصان العقل ونقصان الدين، وترى أن ما ذكره في نقصان الدين وهي أنها تمكث الليالي لا تصلى ، وتفطر في رمضان .

أهو مكتسب أي ليس مكتسب؟

ليس مكتسبا وإنما يذكر هنا النقص المكتسب.

ولهذا هل النقص الذي ذكر في حق النساء تكونوا به النساء مذمومة عند الله أو معاقبة عند الله أو معرضة لوعيد الله؟

ليس كذلك .

ولكن النقص المقصود هنا هو ما ينقص به إما مقام الفضل والرضا والثواب ، أو يكون من باب الكبائر التي تُنقص الإيمان عن أصله الواجب وعن رتبته الواجبة.

فإذاً الذي جاء في السنة ليس مطابقا لما هو محل التسميه.

فكيف أطبق السلف على قولهم أنه يزيد وينقص ؟ فإن كلمة الزيادة في القرآن فمن أين كلمة النقص؟

الإمام مالك ناظره رجل أو سأله رجل قال يا أبى عبد الله أيزيد الإيمان وينقص؟

قال نعم .

قال أين الزيادة والنقص؟

فذكر له مالك الزيادة في القرآن قال والنقص؟ قال كما يزيد ينقص.

بمعنى أنه من حيث الضرورة العقلية من حيث الضرورة العقلية إذا كان الشئ من الفعل الآدمي قابل للزيادة ، فبالضرورة أنه يكون قابلا للنقص .

هذه ضرورة عقلية.

فإذا النقص من حيث هو اسم لم يسمى في القرآن ، لكن حقيقته ذكرت في القرآن أو لم تذكر؟

حقيقة النقص ذكرت في القرآن بذكر المعاصي وذكر التقصير وذكر المخالفة، وما شرعت التوبة إلا لوجود نقص في أداء الإيمان الواجب وترك الإيمان الواجب ومعصية الله سبحان وتعالى، حتى تقع التوبة .فإن التوبة تكون على الذنب .

فإذا النقص وإن لم يكن يذكر حرفه ألا أن حقيقته ومعناه متضمن في القرآن، بل آية الزيادة نفسها تدل على النقص ، لأنه كما قال مالك كما يزيد ينقص.

وكون الإيمان يزيد وينقص ، هذا هو الأصل الجامع الذي أمتاز به مذهب السلف عن مذهب جميع الطوائف ، وإن تضادت أقوالها .

أنت تعرف أن الطوائف التي خالفت في هذا أقوالها متضادة .

فثمّ الغلاة في مسالة الإيمان وهم الخوارج والمعتزلة الذين جعلوا مرتكب الكبيرة عدم الإيمان ، وبه لما عدم الإيمان بكبيرته جعلته الخوارج كافرا ،

وجعلته المعتزلة في منزلة بين المنزلتين ، وهي منزلة الفسق المطلق، وجعلته الخوارج والمعتزلة مخلدا في النار .

هذا غلوا في الإيمان.

والمرجئة قالوا الإيمان هو التصديق وقال غلاتهم هو المعرفة، ومن هم من قالوا هو قول وعمل ولكن أخرج أعمال الجوارح، والإرجاء أوجه كما ذكر الأشعري في المقالات أن المرجئة اثنتي عشر طائفة .

فهذه أقوال المرجئة على ما بينها من الاختلاف مضاد ه لأقوال الخوارج والمعتزلة .

فهذه الأقوال المتضادة وهذه أصل نبه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن البدع تتفرع في الجملة عن أصل واحد، كما أن السنن مبنية على أصل واحد، وهذا يدلك على فساد البدع . لأنها تفرعت عن أصل واحد واضطربت أرائها وصارت متضادة، وهذا يدل على فساد هذا الأصل .

لأن الأصل الحق لا ينتج إلا وجها واحدا بخلاف المتناقض.

فما هو الأصل المتناقض عندهم؟

أنهم أعنى الغلات هم الخوارج والمعتزلة أو المرجئة بطوائفها خالفوا السلف في أصل الزيادة والنقصان.

الفرق بينهم وبين السلف من وجوه لكن الفرق الجامع هو: أن السلف يقولون يزيد وينقص، وأولئك قالوا لا يزيد ولا ينقص.

فلما قالت الخوارج أنه لا يزيد ولا ينقص: قالوا هو الأمر والنهى فمن ترك الفريضة أو فعل كبيرة كفر لكونه عدم الإيمان، لأنه لا يتأتى عندهم أن إيمانهم صحيح ولكنه ناقص .

وصرحت الخوارج لجهلها بالكفر فقالت هو كافر.

فجاءت المعتزلة وهم أعلى رتبة ومعرفة من الخوارج، فإن الخوارج في الجملة أعراب وجهلة، ولم تمتد لهم مدارس علمية بعد ذلك، ولما جاءت المعتزلة وهم أهل نظر ومعرفة وصلوا إلى نفس النتيجة ،ولكنهم تحاشوا كلمة أنه كافر، فقالوا في منزلة بين المنزلتين، ولكنهم يتفقون مع الخوارج أنه عدِم الإيمان.

ولما جاءت المرجئة فنظرت إلى صاحب الكبيرة ، قالت هو على إيمانه لأن الكبيرة لم ترد على محل الإيمان.

قالوا والكبيرة تعلقت ببره وتقواه وتعلقت بإسلامه وتعلقت بأثر على إسلامه وعلى تقواه وعلى بره وليس على إيمانه، فإن إيمانه هو معرفته بالله . وهى لا تزال قائمة، إذا إيمانه كما هو.

ولما جاء مقتصدة المرجئة المنتسبون للسنة والجماعة وجدوا القرآن صريحا بتسمية زيادة الإيمان ، فراحوا يقولون إن الذي زاد ليس الإيمان نفسه ، وإنما الزيادة هي زيادة الاستدلال ، زيادة العلم . ليزدادوا إيمانا أي بكثرة العلم بالإيمان، وإلا الإيمان من حيث هو ماهيه ، يقولون واحد لا يزيد ولا ينقص،

فإذاً الأصل الجامع للبدع في مسالة الإيمان غلاة أو مرجئة هو نفيهم وإنكارهم لزيادة الإيمان من حيث هو.

وإلا سترى في كتب المرجئة المتأخرين أنهم يقولون بزيادة الإيمان، لكن يفسرون الزيادة : بالزيادة العلمية .

والزيادة العلمية زيادة في الإيمان صحيحة، الزيادة العلمية زيادة في الإيمان صحيحة، ولكن الخطأ أين وقع؟

لما قصَروا معنى الزيادة المسمى في القرآن على الزيادة العلمية . وإلا فلا شك أن الإيمان يزيد بالعلم، لكن كما يزيد بالعلم فإنه يزيد بالعمل فإن من علم فقها في الشريعة زاد إيمانه، ومن علم حديث وسنة زاد إيمانه، كما أن من صلى الضحى في يومه زاد إيمانه، ومن صام المحرم أو أكثرَ من صيام المحرم زاد إيمانه، بل من صام الفريضة رمضان زاد إيمانه ، ومن صلى الصلوات زاد إيمانه فإذاً خطأهم في قصرِهم الزيادة على العلم ونحوه، وليس من حيث الأصل.